

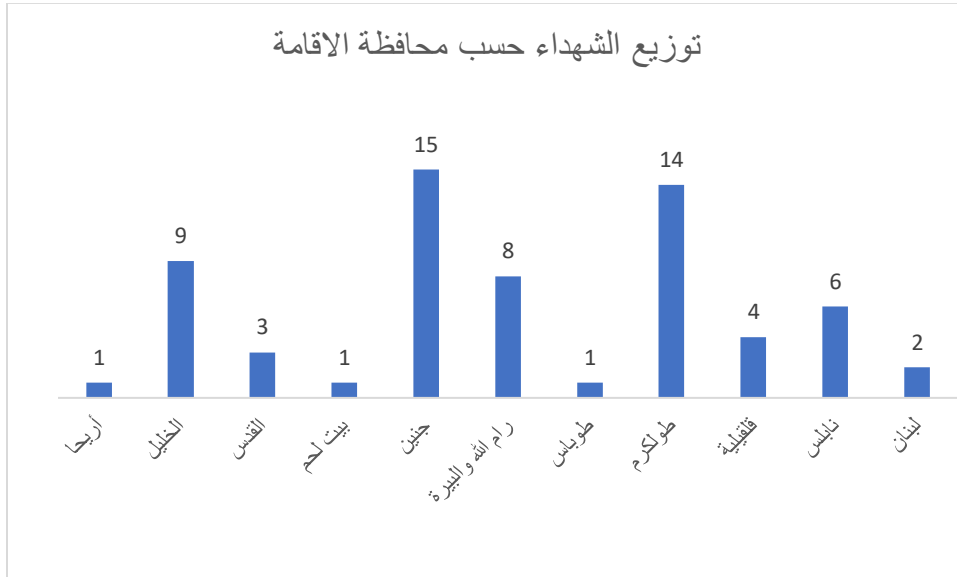


تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر كانون الثاني/يناير 2024م في الضفة الغربية

مع تصاعد جرائم الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة، بما فيها الجريمة الأشد خطورة، وهي جريمة الإبادة الجماعية والمستمرة منذ السابغ من تشرين أول/ أكتوبر 2023م، ازدادت وتيرة جرائم الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين/ات وممتلكاتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، والتي أصبحت بوتيرة أعلى منذ بدء الهجوم العسكري على قطاع غزة في أكتوبر 2023م، حيث كثفت سلطات الاحتلال من عمليات القتل، وتدمير الممتلكات، والتفجير، والاعتقالات وغيرها من الجرائم. يركز هذا التقرير على الانتهاكات الاسرائيلية التي وثقتها مؤسسة الحق في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2024م بحيث سيركز التقرير على حالات قتل الفلسطينيين؛ وتدمير الممتلكات؛ وبعض الانتهاكات الأخرى .

القتل

صعدت قوات الاحتلال من جرائم القتل ضد الفلسطينيين/ات في الضفة الغربية وبما فيها القدس. ووفقاً لتوثيقات مؤسسة الحق فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2024م (64) فلسطينياً، بينهم (13) طفل، وطفلة واحدة، وامرأتين. يمكن توزيعهم/ن على المحافظات كما يلي:



وقد سجّلت محافظة جنين في الضفة الغربية خلال هذا الشهر أكبر عدد من الشهداء، إذ استشهد فيها وحدها 15 فلسطينياً، وقد استشهد ثلاثة منهم في عملية قتل مستهدف (اغتيال) تمت داخل مشفى ابن سينا في مدينة جنين، وذلك بتاريخ 30 كانون الثاني 2024م حيث هاجمت وحدة خاصة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، متكررة يزي مدنيين المشفى المذكور وقتلت ثلاثة شبان فلسطينيين من بينهم جريح كان ما زال يخضع للعلاج. وتشير توثيقات مؤسسة الحق إلى تسلل قوة خاصة من قوات الاحتلال "المستعربين" إلى مشفى ابن سينا وذلك مع حوالي الساعة 05:30 صباحاً، والواقع في حي الزهراء بمدينة جنين، حيث كشفت توثيقات "الحق" الميدانية أن القوة الخاصة السرية، توجهت للطابق الثالث من المشفى وفور دخولها الغرفة رقم 376، أطلقت



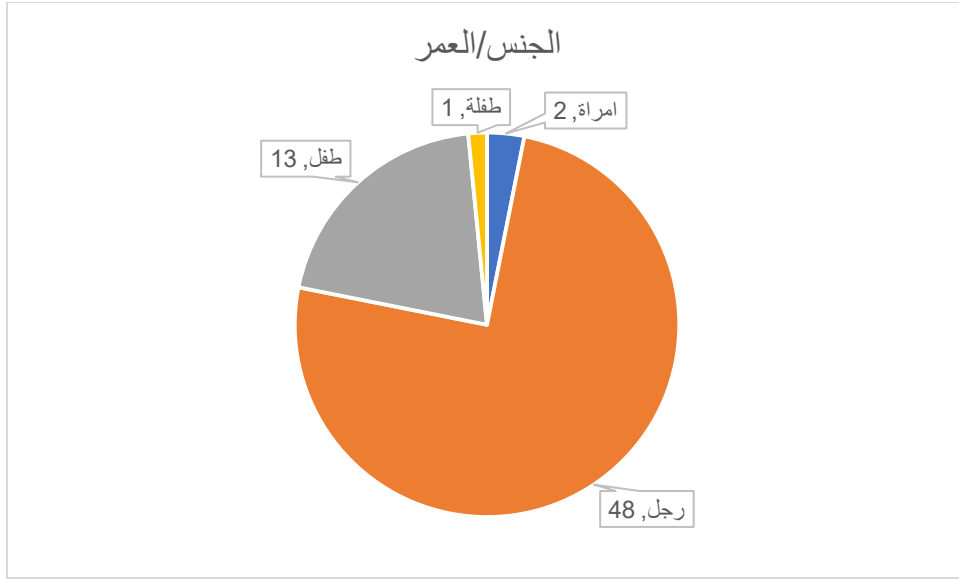
AL - HA Q

النار على الشبان الثلاثة أثناء نومهم، من مسافة قريبة جداً باستخدام كاتمات الصوت، علماً أن أحد الشهداء الثلاثة، وهو باسل أيمن عوني غزاوي (18 عام)، كان يرقد في المشفى المذكور للعلاج من إصابة سابقة جراء قصف جوي إسرائيلي غرب مخيم جنين بتاريخ 25 تشرين أول/ أكتوبر 2023م بالإضافة إلى استشهاده شقيقه محمد أيمن عوني غزاوي (24 عام) من مخيم جنين، ومحمد وليد غازي جلامنة (27 عام) من مدينة جنين في العملية ذاتها.

تحدثت امرأة وهي مرافقة لزوجها المريض وكانت تتواجد داخل إحدى الغرف في ذات القسم الذي حدث به عملية القتل لباحث الحق، إذ قالت:

"نحن نتواجد في الطابق الثالث في المشفى المذكور في قسم الرجال وما وقع أنه ومع حوالي الساعة 5:45 دقيقة من فجر الثلاثاء الموافق 2024\01\30م وخلال تواجدي في غرفة المرضى برفقة زوجي المريض [...] سمعت صوت صراخ سيدة قادم من خارج الغرفة حيث "كاونتر" الطاقم الطبي في القسم المذكور وهنا مباشرة خرجت انا وزوجي من داخل الغرفة لمعرفة ما يقع في الخارج وفور فتحي لباب الغرفة التي نقيم بها والواقعة مباشرة إلى الناحية الشرقية للكاونتر المذكور فوجئت بمشاهدة حوالي 10 أشخاص مسلحين بالزي المدني متنوع الأشكال [...] وجميع المذكورين مسلحين وخلال ذلك سمعت أصوات كانت عبارة عن "تك تك" قريبة منا وتكرر ذلك عدة مرات وفور مشاهدة المسلحين الموصوفين لنا صوب بعضهم السلاح نحونا وطلبوا منا باللغة العربية العودة الى داخل الغرفة والا سيتم اطلاق الرصاص [...] وخلال ذلك سمعت أصوات حديث بين المسلحين باللغة العبرية فأدركت ان المسلحين سابقي الوصف هم جنود قوة إسرائيلية [...] بعد مرور 2 – 3 دقائق على الأكثر لم نعد نسمع أصوات المسلحين المذكورين، ثم سمعنا أصوات حديث باللغة العربية واصوات صراخ وتكبيرات فأدركنا أن المسلحين غادروا من المكان وهنا خرجت مجدداً من الغرفة وشاهدت تجمعا للعديد من الأشخاص والعاملين في المشفى في القسم وخاصة امام وبداخل الغرفة التي تحمل الرقم (376) ثم شاهدت مجموعة من الأشخاص وهم يخرجون جثامين ثلاثة اشخاص من داخل تلك الغرفة [...] ومع مرور الوقت علمت من خلال المتواجدين ان عناصر تلك القوة قد قتلوا ثلاثة شبان بداخل الغرفة المذكورة".

أما فيما يتعلق بتوزيع حالات القتل حسب الجنس والعمر، فهي كالآتي:



تلحظ التحليلات البيانية المستندة إلى التوثيق الميدانية ارتفاعاً ملفتاً في عدد الشهداء الأطفال في الضفة الغربية خلال شهر كانون الثاني/يناير 2024م. إذ بلغ عدد الشهداء الأطفال في الضفة الغربية خلال هذا الشهر فقط (13) طفلاً. كما استشهدت طفلة واحدة، وهي رقية الجهالين والبالغة من العمر حوالي (4 أعوام) إثر إطلاق قوات الاحتلال النار عليها على حاجز بيت إكسا العسكري، شمال غرب القدس المحتلة بتاريخ 07 كانون الثاني/يناير 2024م، كما احتجزت قوات الاحتلال جثمان الطفلة رقية بعد قتلها، وجرى تشريح جثمانها دون موافقة ذويها، قبل أن يتم تسليم جثمانها بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2024م

تشير التحقيقات الميدانية إلى أنّ الطفلة رقية الجهالين كانت تتواجد في سيارة "فورد ترانزيت" برفقة والدتها وأختها الأطفال الثلاثة وامرأتين، وسائق المركبة؛ حيث أطلق جنود الاحتلال عدد كبير من الرصاصات تجاه المركبة التي كانت تتواجد بها الطفلة رقية، ما أدى إلى إصابتها واستشهادها.

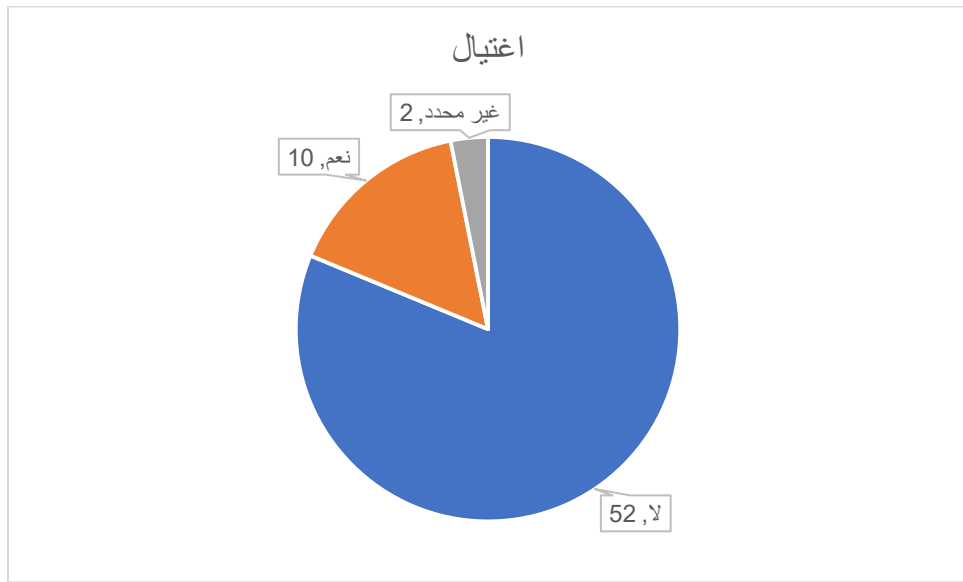
تقول عانسة جهالين وهي والدة الطفلة رقية، والتي كانت برفقة طفلتها لحظة استشهادها:

"يوم الاحد الموافق 2024/1/7، كنتُ في زيارة إلى عائلتي المقيمة في قرية بيت حنينا القديمة، وقرابة الساعة 4:50 مساءً، أردتُ العودة إلى منزلي الواقع في بيت إكسا حيث أقيم... صعدتُ بسيارة من نوع فورد ترانزيت، تعمل على نقل الركاب إلى بيت إكسا، وكان معي أطفالي الأربعة: ابنتي مروة أحمد جهالين (15 سنة)، ورحمة (12 عامًا)، ورقية (أربعة أعوام)، وأخيرًا محمد أحمد جهالين (ثلاثة أعوام) [...] وصلنا إلى حاجز بيت إكسا ما بين الساعة 5:00 إلى 5:05 مساءً، ولم نجد سيارات أماننا على الحاجز. بعد أن توقفنا عند أول بوابة على الحاجز، تبعد نحو 15 مترًا عن محطة التفتيش حيث الجنود، [...] حيث لم يكن هناك ضغط على الحاجز بسبب سماح جنود الاحتلال فقط لسكان القرية بدخولها ومنعهم غير السكان من الدخول. وعند وصولنا إلى حيث جنود الاحتلال، [...] قاموا بفتح الأبواب وفحص الهويات. [...] في ذلك الوقت، تحركت السيارة الفورد لمسافة تراوحت بين 10 إلى 15 مترًا [...] وفجأة بدأ إطلاق الرصاص علينا، وكانت الرصاصات تصيب السيارة من الخلف، والسائق توقف، وعلى الرغم من توقف السيارة، استمر إطلاق النار، وكان الزجاج الخلفي يتكسر ويتطاير علينا. أنا على الفور [...] حملت ابني محمد من المقعد الخلفي ورميته على الأرض في الفراغ بين المقعد الذي كنت جالسة فيه والمقاعد الأمامية. ابنتي رحمة، البالغة من العمر 12 عامًا، قفزت



بنفسها من المقعد الذي كانت فيه، أما رقية، عندما حملتها لنقلها، شعرت بأنها مصابة، اذ وضعت يدي عليها فكانت مليئة بالدم. رقية كانت واعية وتعاني، وعندما سحبتها، كانت تصرخ من الألم. وفي هذه اللحظات، كنت أسمع إطلاق النار مستمراً، بعد توقف إطلاق النار، بقينا داخل السيارة وهي متوقفة مكانها مدة ربع ساعة تقريباً، اثناء ذلك توقفت رقية عن إصدار أي أصوات أو حركة [...] كانت هناك سيارة إسعاف إسرائيلية قد حضرت إلى الحاجز. وأخذت ابنتي إلى سيارة الإسعاف، وهذه السيارة لونها أصفر. ثم قال لي أحدهم ويبدو انه الطبيب إنها توفت وأني لم أستطع أن أساعدها. بعد ذلك، بقيت في الإسعاف نحو ساعة وتم إغلاق الباب علينا بالإسعاف، أنا وابنتي المتوفية لوحدها. ثم بعد ذلك، تم إنزال رقية من سيارة الإسعاف ووضعها على الشارع، وأنا أوقفتُ بعيداً عنها نحو 10 أمتار، ثم جرى احتجاز جثمان رقية".

أما فيما يتعلق بعمليات القتل المستهدف (الاغتيال)، تُشير توثيقات "الحق" لشهر كانون الثاني/يناير 2024م إلى أنه تم اغتيال (10) فلسطينيين من بين العدد الكلي للشهداء البالغ 64 شهيداً/شهيدة:



وفقاً لتوثيقات مؤسسة الحق الميدانية، فقد اغتالت قوة من المستعربين ثلاثة شبان داخل مشفى ابن سينا في مدينة جنين بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2024م والمُشار إلى تفاصيله في بداية هذا التقرير، وقد سبق ذلك اغتيال قوات الاحتلال الاسرائيلي (5) فلسطينيين بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2024م في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وذلك بواسطة طائرة مسيرة بدون طيار أطلقت صاروخاً واحداً على مركبة مدنية كان يستقلها الشبان الخمسة، وقد أدت العملية إلى قتلهم جميعهم واحترق المركبة وتناثر وتطاير جثثهم بعد تحويلها الى أشلاء واحترقها بعد القصف الصاروخي الذي تعرضت له المركبة وقيام جنود الاحتلال بمنع مركبات الإسعاف الفلسطينية من الوصول إلى الشهداء لمدة ساعة ونصف الساعة تقريباً، وبعد الانسحاب تمكنت طواقم الإسعاف من نقل جثمان أحد الشهداء والذي كان مقطع الأطراف ومحترق ومشوه الجثة إلى مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس. وقد سبق ذلك، وتحديداً بتاريخ 02 كانون الثاني/يناير 2024م اغتيال فلسطينيين



AL - HA Q

اثنين وهما عزام أقرع، وصالح دار سليمان "العاروري" إثر قصف صاروخي استهدف مكتباً في الضاحية الجنوبية في الجمهورية اللبنانية.

حالة قتل اسير

بتاريخ 01 كانون الأول/يناير 2024م أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، وفاة الأسير عبد الرحمن باسم بحش (23 عاماً) من نابلس في سجن (مجدو)، وهو معتقل منذ تاريخ 31 أيار/مايو 2022، ومحكوم بالسجن لمدة 35 شهراً، وقضى 18 شهراً من محكوميته في السجن، وما تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحتجز جثمانه. ووفق توثيقات "الحق" الميدانية فقد استشهد الأسير عبد الرحمن بحش بعد تدهور حالته الصحية بعد تعرضه للضرب من قبل وحدات عسكرية إسرائيلية خاصة داخل سجن مجدو.

أفاد باهر عواده وهو أسير محرر كان مع الأسير عبد الرحمن بحش في سجن مجدو لباحث الحق ما يلي:

"في يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2023م دخلت وحدة عسكرية إسرائيلية خاصة بسجن مجدو، وسنت هجومًا عنيفاً علينا باستخدام الدبسات والعصي والأيدي، وقاموا بالدعس علينا. يُذكر أن عددهم كان يتجاوز العشرين فرداً لكل غرفة داخل القسم، حيث دخلوا كل غرفة لمدة تقارب عشر دقائق. ومن ثم دخلوا إلى الغرفة رقم 7 حيث كان يتواجد الأسير عبد الرحمن بحش وشنوا هجوماً عنيفاً عليه [...] لاحقاً التقيت بالأسرى الذين كانوا في الغرف ومن بينهم الأسير عبد الرحمن بحش. وشاهدت آثار الضرب على جسد الأسير عبد الرحمن، حيث أصيب بكسور في القفص الصدري من الجهة اليسرى نتيجة للتعذيب الوحشي الذي تعرض له، كما وظهرت على وجهه آثار التعب والدوخة، ولم يتم نقله إلى العيادة الطبية داخل السجن خلال تلك الفترة. تم إحضار دواء مسكن لتخفيف آلامه، ومع مضي الوقت زادت حالته المرضية وشعوره بالتعب، وفي إحدى المرات، أثناء تفقدنا لحالة الأسير عبد الرحمن ومشاهدتنا له لاحظنا سوء حالته الصحية، [...] خلال فترات الفورة، قمنا باصطحاب الأسير عبد الرحمن وساعدناه على المشي نظراً لعدم قدرته على السير بسبب الإصابات التي تعرض لها جراء الضرب والتعذيب، وظهرت تدهور حالته الصحية تدريجياً. مع ساعات عصر يوم الاثنين الموافق 01 كانون الثاني/يناير 2024م تدهورت حالة الأسير عبد الرحمن بشكل كبير. كان وجهه مصفراً وعاجزاً عن النهوض أو الحركة، فقمنا بحمله والنزول به إلى باب القسم، حيث بدأنا في التخييط على الأبواب والصراخ طالبين الدعم والمساعدة. حضر جنود الاحتلال وأخذوا الأسير إلى العيادة داخل السجن وهو على قيد الحياة، حيث مكث هناك ولم يُعد إلى القسم. [...] ومع ساعات عصر اليوم التالي 02 كانون الثاني/يناير 2024م وصلتنا أخبار من الأسرى داخل السجن بأن الأسير عبد الرحمن بحش قد استشهد، حيث سمعوا بالخبر عبر الإذاعة".

الهدم

واصلت سلطات الاحتلال والمستوطنون هدم منازل الفلسطينيين/ات وتخريب ممتلكاتهم، وخلال الفترة التي يعطيها التقرير تعرضت عشرات المنشآت والمساكن للتضرر والهدم من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ما أدى إلى تهجير مئات الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء، كما هُدمت بعض المنازل كإجراء عقابي لسكانها، أو أثناء تنفيذ هجمات عسكرية إسرائيلية لا سيما في مدن شمال الضفة الغربية.

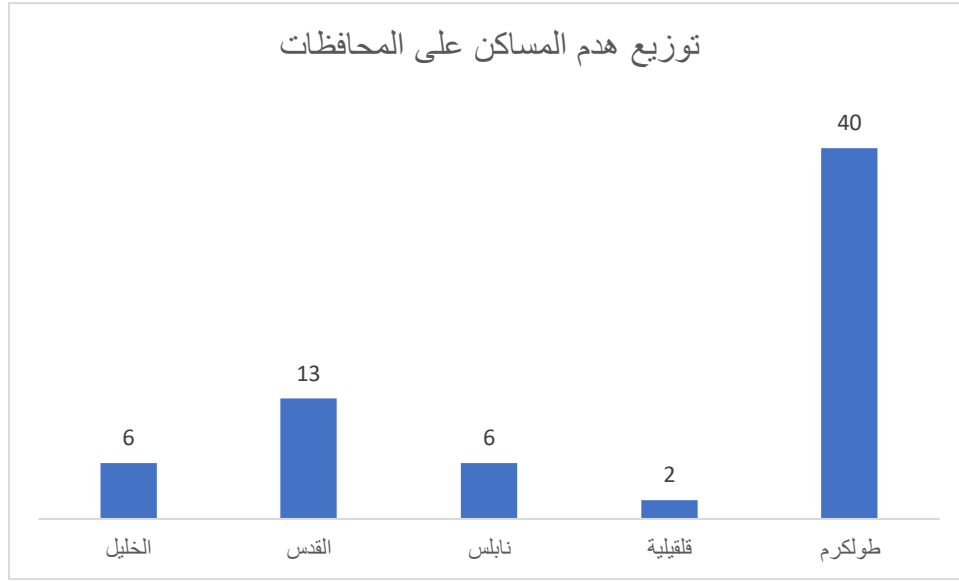
هدم المساكن

هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر كانون الثاني/يناير 2024 (67) مسكناً، منها (41) مسكناً تم هدمها خلال هجوم عسكري تركزت في محافظة طولكرم بواقع (40) مسكناً، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بحوالي (22) منزلاً خلال الهجوم العسكري على مخيم طولكرم، والتي تمثلت في تدمير الجدران



AL - HAQ

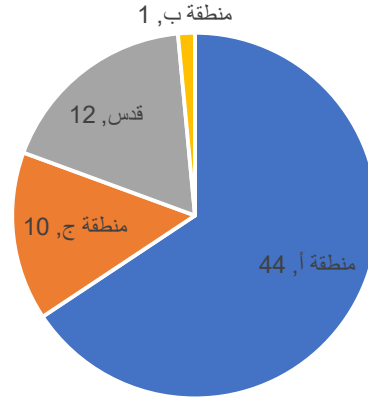
الخارجية ومداخل العديد من المنازل السكنية وسلالم خارجية أمام العديد من البنايات في مختلف أنحاء المخيم، وخاصة في المناطق التي شهدت عمليات تجريف بواسطة الجرافات العسكرية. كما هُدمت (7) مساكن كإجراء عقابي، وهُدم (19) مسكن بحجة عدم الترخيص. أدت عمليات الهدم إلى تهجير حوالي (207) بينهم (75) طفلاً، و(58) امرأة منهن امرأة حامل و (8) مرضعات، وقد توزعت عمليات الهدم على (5) محافظات وفقاً لما يلي:



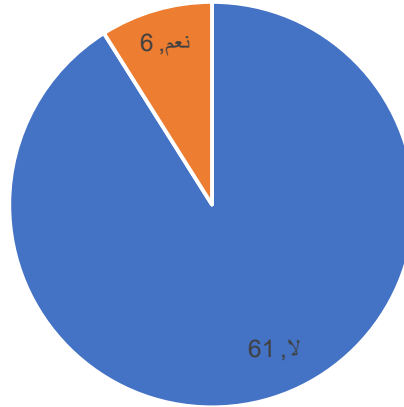
وفيما يتعلق بتوزيع هدم المساكن وفق تصنيف اتفاقيات أوسلو، فيلاحظ أن (44) مسكن من أصل (66) ضمن منطقة (أ) والخاضعة وفقاً لاتفاقية أوسلو لسيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة. معظم هذه المساكن تم هدمها خلال هجوم عسكري في طولكرم (40) مسكن، و (4) مساكن تم هدمها عقابياً. توزع المساكن حسب موقعها وفقاً لتصنيف اتفاقيات أوسلو، وإتمام البناء من عدمه على النحو التالي:



توزيع هدم المساكن على أوصلو

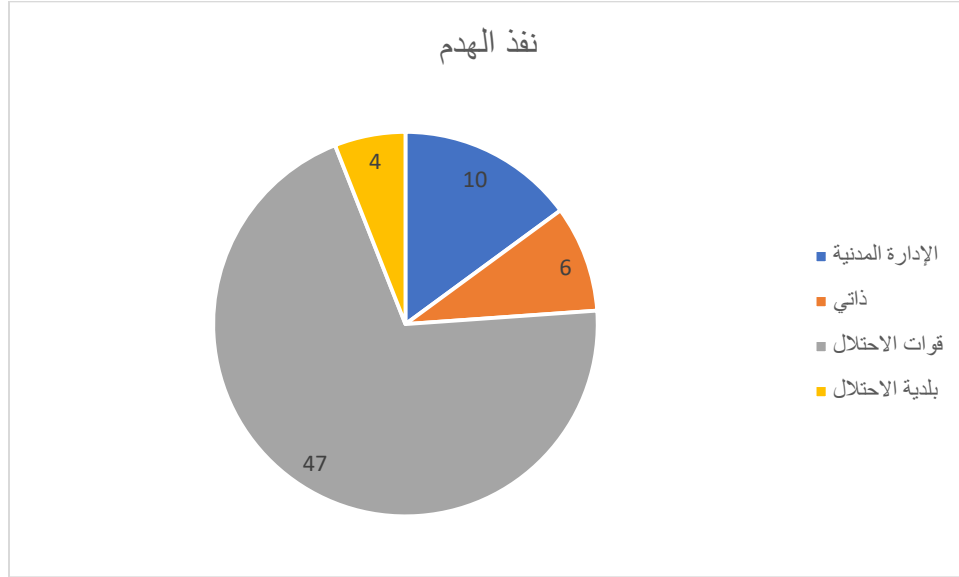


قيد الإنشاء



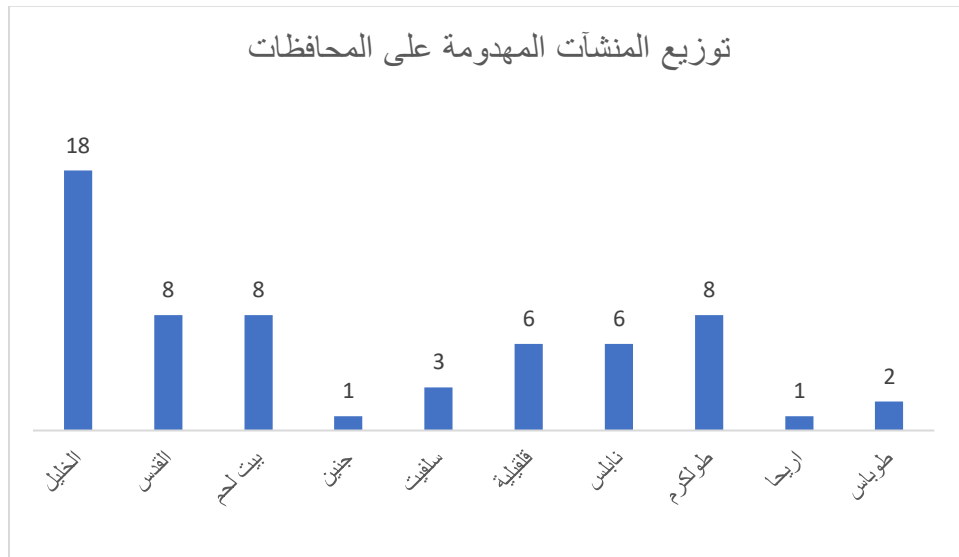


وبحسب الجهة التي نفذت الهدم:

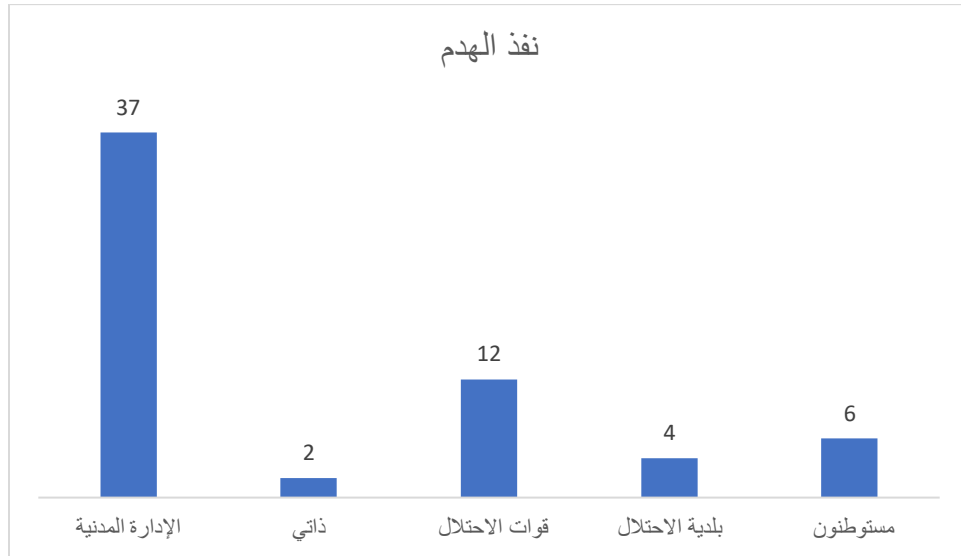
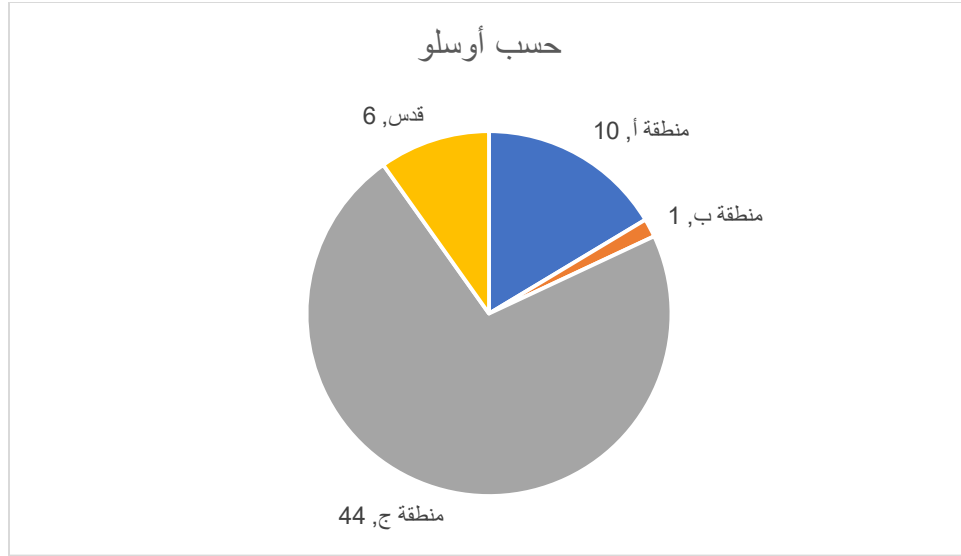


هدم منشآت أخرى من غير المساكن

هدمت سلطات الاحتلال في شهر يناير (61) منشأة من غير المساكن، منها (4) منشآت عامة. وقد توزعت على المحافظات على النحو التالي:



وتتوزع المنشآت المهدومة وفقاً لتصنيف اتفاقيات أوسلو والجهة التي نفذت الهدم، على النحو التالي:



من الجدير ذكره هنا أنّ سلطات الاحتلال تستخدم في كثير من الأحيان القوة المفرطة أثناء عمليات الهدم، فوفقاً لتوثيقات "الحق" الميدانية فقد اعتدت قوات الاحتلال جسدياً على عدد من أفراد عائلة شقيرات، وذلك أثناء هدم منزل للعائلة بتاريخ 03 كانون الثاني/ يناير 2024م في حي جبل المكبر جنوب القدس، كما اعتقلت (15)



AL - HA Q

فلسطينيا، ثلاثة منهم فاقدين للوعي بعد تعرضهم للضرب المبرح من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. كما قامت جرافات الاحتلال بتخريب أربع مركبات متوقفة بالمكان، وصادرت (15) مركبة أخرى. مع إصدار عدة غرامات جزائية بحق سيارات أخرى متوقفة في المنطقة. كما اندلعت احتجاجات في الحي المذكور، حيث أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط بكثافة تجاه الفلسطينيين المتواجدين بالمكان، ما أدى إلى إصابة (20) منهم. وفي أعقاب الحادثة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوضع كتل إسمنتية على مدخل حي القنبر في البلدة، وهو المكان الذي حدثت فيه عملية الهدم.

انتهاكات أخرى

وثقت مؤسسة الحق ارتكاب سلطات الاحتلال والمستوطنين للعديد من الانتهاكات الأخرى بحق الفلسطينيين/ات خلال شهر كانون الثاني/يناير 2024م، منها مصادرة مواشي لرعاة أغنام فلسطينيين، وأخرى قامت بها قوات الاحتلال كإعاقة عمل الصحفيين والطواقم الطبية، وإلحاق أضرار بأماكن الفلسطينيين/ات، منها:

- بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024م وبينما توجه أبناء عائلة الدعيس بأغنامهم الى المناطق الرعوية الواقعة في الجهة الجنوبية الشرقية في قرية الجفتك قرب أريحا، والتي اعتادوا التوجه اليها في ظل تشديد الخناق عليهم من الجهات الأخرى، وقد كان في مقدمة المواشي أبناء الفلسطيني شحده محمد عبد المعطي دعيس، وكان يلحق به أبناء عمه عايد عيسى محمد دعيس، وما أن وصل إلى مكان يعتبر بداية الأراضي الرعوية حتى وجدوا عشرات المركبات التابعة للشرطة الإسرائيلية وجيش الاحتلال ومركبات أخرى تتبع لما يسمى حرس الحدود ومركبات تتبع أمن المستوطنات التابعة لما يسمى مجلس مستوطنات غور الاردن، ومستوطنين، بالإضافة إلى مركبات تتبع ما يسمى حماية الطبيعة الإسرائيلية التابعة لما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، بالإضافة إلى عمال بلباس مدني. وكما يبدو بأن خطة كانت مبيتة من وقت مسبق لاحتجاز المواشي حيث أن العمال استطاعوا إقامة سياج على مساحة كبيرة، وما أن وصل الرعاة حتى قام افراد الامن والشرطة وغيرهم باحتجاز قرابة 300 رأس من المواشي بحجة دخولها إلى أراضي قام مجلس المستوطنات بمنحها للمستوطنين. وفي النهاية رضخ الأهالي لمطلب مجلس المستوطنات بأن يقوموا بدفع مبلغ مالي وقدره 150 ألف شيكل مقابل استعادة المواشي وبتعهد بأن لا تعود المواشي إلى المكان الذي تقصده بشكل يومي.
- بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2024م ومع حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحا بدأت قوة من جيش الاحتلال هجوما عسكرياً بعدد كبير من الآليات العسكرية المختلفة على مخيم الفارعة جنوب مدينة طوباس وقد رافق تلك القوة جرافات عسكرية. أصيب خلال هذا الهجوم بحسب المصادر الطبية 10 فلسطينيين منهم 5 بالرصاص الحي و5 بشظايا رصاص حي، وكانت جميع الإصابات بالأطراف باستثناء إصابة كانت لشباب في منطقة الكنف. وبحسب نادي الأسير فقد اعتقل جنود الاحتلال 6 من الشبان 5 من مخيم الفارعة. وخلال الاقتحام الطويل أعاق جنود الاحتلال عمل صحفيين اثنين واحتجزهم وقيدهم بالقرب من الآليات العسكرية وقد أبقى عليهم بالقرب من الآليات العسكرية وجمع عتادهم من كاميرات ودروع وغيره، وكذلك الأمر هواتفهم النقاله، والصحفيان هما مراسل قناة الجزيرة الفضائية ليث جعار والصحفي عبد بحش. كما اعتدى جنود الاحتلال على الطواقم الطبية وعاق عملهم وتنقلهم داخل المخيم حيث قام جنود الاحتلال من خلال إحدى الآليات العسكرية بصدم إحدى مركبات الإسعاف الفلسطينية من الخلف وقد الحق ذلك أضرار مادية بتلك المركبة، كما أن مركبات الإسعاف تعرضت لعمليات تفتيش بحثاً عن مصابين "مطلوبين" لكي يتم اعتقالهم، كما أنه اثناء التفتيش قام أحد جنود الاحتلال بإغلاق باب مركبة الإسعاف على يد

فرع لجنة الحقوقيين الدولية ، جنيف
تتمتع الحق بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة
NGO in Consultative Status with the Economic and Social Council of the United Nations



AL - HAQ

أحد المسعفين، ما أدى إلى اصابته بجراح. كما اعتدت جرافات الاحتلال على اثنين من المحلات التجارية في مخيم الفارعة، أدى ذلك إلى هدم في الواجهة الأمامية منها بالإضافة إلى مظلة لمخزن مجاور أصيبت بأضرار، كما قامت جرافة الاحتلال بتكسير صورة لشهداء من مخيم الفارعة كانت محمية باطار من الحديد والشادر معلقة على دوار عند مدخل المخيم الشرقي.

-انتهى-